



Distr.
GENERAL

A/39/232
3 May 1984
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٢٥ من القائمة الألفية *

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٤، موجهة
الى الامين العام من مثلي كوستاريكا والسلفادور
وهندوراس لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل الى سعادتك طي هذه الرسالة نص "الاعلان المشترك لوزراء خارجية
كوستاريكا والسلفادور وهندوراس"، الصادر في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٤ .
ويتعلق هذا الاعلان بالحالة في أمريكا الوسطى والأنشطة المضطلع بها في اطار عطية
كونتادورا والاجتماع المشترك الذي سيعقده في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، وزراء خارجية
بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا .
وتكون شاكرين لسعادتك لو تفضلتم بتعميم نص الاعلان المذكور ، الذي أبلغ فحواه بالفعل
الى منظمة الدول الأمريكية ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٢٥ من
القائمة الألفية .

(توقيع) هـ. هرتو هيريرا سي .
السفير
الممثل الدائم
لهندوراس

(توقيع) روبرتواندينو
القائم
بالأعمال المؤقت
لبعثة السلفادور

(توقيع) فرناندوسومبادو
السفير
الممثل الدائم
لكوستاريكا

• A/39/50 *

مرفق

الاعلان المشترك لوزراء خارجية كوستاريكا والسلفادور وهدندوراس

ان وزراء خارجية كوستاريكا والسلفادور وهدندوراس المجتمعين في سان سلفادور ، السلفادور ، لكي يبحثوا معا الحالة في المنطقة ، والتقدم الذي احرزته اللجنة العاطة ، والاجتماع القادم المشترك لوزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى ومجموعة كوتادورا الذي سيعقد اعتبارا من ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ .

ان يرون انه ينبغي تشجيع الحل السياسي والديمقراطي للأزمة القائمة في امريكا الوسطى باستخدام الوسائل الدبلوماسية ، وان يعربون عن عزم حكوماتهم على تعزيز رغبتهم في الوفاق مؤكداين التعهد بهدء مفاوضات لا يرام معا هدة عامة للسلم والديمقراطية والأمن والتعاون في امريكا الوسطى تحل في نفس الوقت جميع الخلافات بين بلدان المنطقة وتوجد جوا وظروفا مواتية لحل المنازعات الداخلية التي تعاني منها بعض بلدان امريكا الوسطى . ويرون انه كشرط سبق لتحقيق السلم والتفاهم الاقليميين يتعين ايجاد الظروف اللازمة لكي يحقق كل بلد من بلدان المنطقة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي من خلال عملية مصالحة داخلية تسمح باقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية تعبر باخلاص عن امانى شعوبها . ويرون ان مبادرة كوتادورا ، التي تشارك فيها حكوماتهم بنشاط بالاشتراك مع حكومتي غواتيمالا ونيكاراغوا وحكومات المكسيك وفنزويلا وكولومبيا وهما ، هي تسعى هام لتحقيق الهدئتين المتطمئين في السلم والتفاهم الاقليميين ، وانه ينبغي لها ان تواصل جهودها بهدء وحمية ، يخلصون انه من اجل تحقيق الاهداف الآتفة الذكر فانه ينبغي لأى اتفاق ان يتضمن تناول الأحد عشر هدفا المذكورة في اطار العملية السلمية التي تقوم بها مجموعة كوتادورا ، بما في ذلك الالتزامات التي تجعلها قابلة للتحقق من تنفيذها واجبارية وواجبة التنفيذ .

المجال السياسي

أعاد وزراء خارجية كوستاريكا والسلفادور وهدندوراس الاعراب عن اقتناعهم بأن السلم الاقليمي لا يمكن ان يتحقق الا باحراز تقدم في مجال المصالحة السياسية الداخلية عن طريق التزام صريح بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان . وتحقيقا لهذه الغاية فقد اعربوا مجددا عن عزمهم على الاسهام في اقرار السلم في المنطقة وفي عملية كوتادورا وتعهدوا في الحال بالقيام بما يلي :

(أ) دعم الجهود الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق اقامة العروض غير المشروطة على الجماعات المعارضة ، السياسية والسلمة في البلدان التي تعاني من مازقات داخلية خطيرة ، للبحث عن الوسائل المناسبة لضمان مشاركتها في العمليات الانتخابية الوطنية ، بما في ذلك الضمانات الواجبة للأمن الذاتي للمرشحين ، والأحزاب ، والحق في التمتع بالمساواة في شروط الاشتراك ، وحرية الوصول الى وسائل الاتصال الجماهيري والتشمل الواجب في الهيئات الانتخابية ، وسجل انتخابي وطني جدير بالثقة .

(ب) تأييد انشاء لجان معنية بالمصالحة الوطنية او بالسلم لهدء او تنشيط الحوار مع جماعات المعارضة المسلحة او غير المسلحة ، مما يؤدي الى اجراء انتخابات ديمقراطية يفتح باب الاشتراك فيها للجميع ، انتخابات حرة ونزيهة .

(ج) دعوة لجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان الى زيارة بلدانها المختلفة قبل فترة الانتخابات وخلالها لكي تطلع على حرية الاعلام والدعاية والاجتماع ، والتعبير وحرية التنقل والانتقال صوجه عام على ممارسة حقوق الانسان .

(د) دعوة مركز تقييم وتنمية الانتخابات التابع لمعهد البلدان الامريكية لحقوق الانسان الى مراقبة الانتخابات وتقديم تقييم فني ورفع تقرير وطني عنها .

ويرجون من حكومة نيكاراغوا ان تهدي بنفس الطريقة التزامها بالديمقراطية النيابية القائمة على التعدد والمشاركة ، والاعتراف بحقوق كل الجماعات المعارضة ، المسلحة وغير المسلحة ، في المشاركة في عملية انتخابية حرة ونزيهة مع ضمان مشاركة جميع الاحزاب فسي ظل ظروف متساوية ؛ ويدعون لهذا الغرض حكومة نيكاراغوا الى ان تتعهد طنا بما يلي :

(أ) السعي الى تحقيق المصالحة الوطنية من خلال جهاز مناسب يكلف باقامة حوار مفتوح وغير مشروط مع كل الجماعات المعارضة ، المسلحة وغير المسلحة ، بهدف اعادة مشاركتها في عملية انتخابية ديمقراطية ذات ضمانات كاملة ؛

(ب) ايجاد الظروف المواتية للاشراك الكامل للمواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد ، ولاسيما بالغاء اية قاعدة قانونية تمييزية تعرقل او تقيد المشاركة السياسية للمواطنين في العملية الديمقراطية ؛

(ج) ترسيخ جو عام من التسامح بمنح عفوي يساعد على نسيان الجرائم السياسية حتى يتسنى اشراك المنفيين واللاجئين في العملية الانتخابية مع توفير الضمانات الواجبة لحرمة وحرية المعفو عنهم ؛

- (د) السماح بالحرية الكاملة للصحافة دون رقابة مسبقة ، وضمان حرية الوصول الى وسائل الاتصال الجماهيرى لجميع الافراد والاحزاب التي تشارك في العملية الانتخابية ؛
- (هـ) دعوة مراقبين دوليين والصحافة الاجنبية . وفي ظل نفس الظروف التي تدعى فيها سائر الدول الى اجتماعات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان ومركز تقييم وتسمية الانتخابات ؛
- (و) حظر نظام الحزب الواحد والارتباط بين الدولة والحزب او بين الحزب والقوات المسلحة او القوات شبه العسكرية بموجب نصوص تشريعية وافية لانه يتعارض مع النظام الديمقراطي ؛
- (ز) انشاء هيئات انتخابية مستقلة وسجل الناخبين الجدير بالثقة الذي يضمن عدم التحيز والطابع الديمقراطي لهذه العملية ؛ وفقا للقواعد المعمدة في كونتادورا ؛
- (ح) السماح للأحزاب السياسية بالمشاركة في الانتخابات في ظل ظروف متساوية ؛
- (ط) ضمان الحق في الاجتماع والتعبير وتكوين الجمعيات والتنقل والانتقال والاقامة وحرية الاتصال وكذلك الحقوق والحريات الاصلية في جميع المجتمعات الديمقراطية الحقيقية .

سائل الأمن

ان وزراء الخارجية ، المهتمين بالقضاء على المشاكل الحادة المتولدة عن الحالة الخطيرة الراهنة ، والمصممين على تشجيع وتحقيق التوصل الى الأمن عن طريق اعادة التوازن العسكري في المنطقة والتحقيق من الاتفاقيات التي تعقد ومراقبتها ، وبغية المساهمة في خلق الثقة الضرورية بين الأطراف التي تؤيد التفاوض ، يعلنون باسم حكوماتهم استعدادهم لقبول الالتزامات المتبادلة التالية ، في الوقت نفسه الذي يطلبون فيه من حكومة نيكاراغوا أن تعلن عن قبولها لهذه الالتزامات :

(أ) منع دخول أية أنواع أو أنظمة جديدة من الأسلحة ، ليست الآن في حيازة أى من حكومات أمريكا الوسطى ، الى المنطقة ؛

(ب) تخفيض قوائم الأسلحة الى المستويات السابق الاتفاق بشأنها التي لا تعطي أى بلد في المنطقة ميزة على جيرانه أو تسمح للقذرة الهجومية بأن تستخدم ضده ؛

(ج) تخفيض عدد المستشارين الأجانب في المسائل العسكرية والأمنية ، بهدف ازالة وجودهم من منطقة أمريكا الوسطى ، ووضع برنامج لاجراء هذه التخفيضات ؛

(د) وضع حد لتهريب الأسلحة والذخائر وغير ذلك من المعدات ، الواردة من أو عبر أى بلد في المنطقة ، الى أشخاص أو جماعات أو تنظيمات تمارس أنشطة تخريبية في بلدان أخرى ؛

(هـ) وضع حد لتصدير التخريب والارهاب والتدمير وأية وسيلة أخرى تستهدف زعزعة كيان الحكومات المجاورة ، بما في ذلك ازالة منشآت القيادة والاشراف والاتصال والتموين المتعلقة بالعصابات التي يكون لها قواعد للمعطيات في أى بلد في المنطقة ضد أى بلد آخر ؛

(و) تحريم اقامة أية قواعد عسكرية أجنبية في أراضي أى بلد في أمريكا الوسطى ؛

(ز) تخفيض عدد القوات العسكرية الى المستويات السابق الاتفاق بشأنها ، وتسريح القوات غير النظامية أو شبه العسكرية ، بصرف النظر عن تسميتها ، ومنع تنظيم هذه القوات أو الابقاء عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، خارج أو داخل الهيكل الطبيعي للقوات المسلحة ؛

(ح) تحريم ادخال الأسلحة النووية أو موارد لدعم الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ، وبصفة عامة أي نوع من أنواع الأسلحة الثقيلة أو أي نوع آخر يدل على تغيير كبير في امكانيات أنظمة الأسلحة الحالية ؛

(ط) انشاء آليات موثوق بها وعلمية ، للتحقق من تنفيذ الالتزامات التي يتم التعاقد عليها ومراقبتها ، ولا بد أن تنطوي بالضرورة على عمليات تفتيش موقعي متكررة وعاجلة ، تقوم بها أجهزة حيادية تتمتع بالانتقال الحر والمناسب الى أراضي جميع بلدان المنطقة ؛

(ي) انشاء نظام لتنفيذ الالتزامات ، يكون خاضعا أيضا للتحقق والمراقبة .

نحن وزراء خارجية السلفادور وكوستاريكا وهندوراس ، اثباتا لحسن نوايا حكوماتنا ورغبتها ، عن طريق اشتراكها في عملية كونتادورا ، في اقامة جو من الثقة بين دول أمريكا الوسطى بمسرح تحقيق المقترحات الواردة بوثيقة الأهداف المؤرخة في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، والمبادئ التي يقوم عليها التنفيذ الفوري لهذه الأهداف ، المؤرخة في ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، نلتزم ونطالب حكومة نيكاراغوا بأن تلتزم أيضا بما يلي :

(أ) العمل فوراً على تقديم قائمة بالوحدات القتالية النظامية والاحتياطية وأنظمة الأسلحة الرئيسية الى لجنة خاصة تابعة لمجلس الدفاع للبلدان الأمريكية ودعوتها الى ارسال فريق تفتيش مناسب للتحقق من البلاغات المتعلقة بالقوائم ؛

(ب) نشر جميع المعاهدات والاتفاقيات العسكرية المعقودة مع طرف ثالث ؛

(ج) افادة مجلس الدفاع للبلدان الأمريكية بتسليم الأسلحة والذخائر الواردة من مصادرها خارجية والاذن له بالتحقق من تواريخ التسليم ؛

(د) نشر رقم وموقع كل شخص من الأشخاص العسكريين الأجانب في أقطارنا والسماح لمجلس الدفاع للبلدان الأمريكية بالتحقق من هذا الرقم وذلك الموقع . ونحن نطالب حكومة نيكاراغوا بأن تتقدم بمظاهر تأييد مماثلة لعملية التفاوض التي ترعاها مجموعة كونتادورا عن طريق الافصاح بصراحة مماثلة عن روابطها العسكرية الأجنبية ، وحجم قواتها المسلحة وأنظمة أسلحتها ، وعن وجود مستشارين أجانب ، في المجالين العسكري والأمني ، على أراضيها ، يقدمون الدعم الى تنظيمها المسلح .

المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ان وزراء خارجية السلفادور وكوستاريكا وهندوراس ، اقتناعا منهم بأن التعاون الاقتصادي بين جميع بلدان المنطقة ضرورة غير قابلة للتأجيل من أجل التغلب على الأحوال المعاكسة الراهنة التي تواجه شعوب هذه البلدان ومن أجل الوصول الى مستويات أعلى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، متفقون أيضا على اعلان تأييدهم لمساعي مجموعة كونتادورا في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويقترحون على حكومة نيكاراغوا ، بل يدعونها ، الى أن تقبل الالتزامات المتبادلة لتشجيع التعاون الاقليمي ، ومنها ما يلي :

- (أ) المساهمة في رأس مال مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ؛
- (ب) الاعتراف بالمجلس النقدي لأمريكا الوسطى بوصفه هيئة اعتبارية دولية ؛
- (ج) التفاوض بشأن الخطوات اللازمة لاعادة أداء منطقة التجارة الحرة واتحاد الجمارك الى الوضع الطبيعي وتحسينه ؛
- (د) اتخاذ تدابير مشتركة لتحسين وتوسيع سبل الوصول الى الأسواق الدولية ؛
- (هـ) اتخاذ تدابير مشتركة للحصول على موارد خارجية اضافية بغية انعاش اقتصادات هذه البلدان ؛
- (و) الاضطلاع بمشاريع قطاعية تعاونية جديدة على الصعيد الاقليمي أو دون الاقليمي ، مثل شبكة انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ، ونظام الأمن الغذائي الاقليمي وغيرها من المشاريع التي تساهم في خلق روابط تكافل أقوى وأدوم ؛
- (ز) اتخاذ تدابير مشتركة فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، بغية ابرام اتفاق تعاون خاص بينه وبين دول أمريكا الوسطى الخمس ؛
- (ح) العمل على ضمان أن تكون المساعدة الواردة الى المنطقة من مصادر خارجية متاحة لكل البلدان على أساس التزامها بمبدأ تعدد الآراء السياسية والحرية الاقتصادية ؛
- (ط) ضمان حقوق الحركات النقابية والمشاريع الخاصة ؛
- (ي) خلق الظروف الملائمة ، في كل بلد من هذه البلدان ، لمساعدة اللاجئين الاختيارية الى أوطانهم تحت اشراف دولي ، مع القيام ، في هذه الأثناء ، بدعم الجهود الرامية الى توفير قدر أكبر من المساعدة المادية للاجئين المنتمين لأمريكا الوسطى

ومواصلة منح حق اللجوء لأسباب إنسانية في الوقت الذي تجرى فيه عملية إعادة التوطين .

ويعلن وزراء الخارجية ، كذلك ، أن السلم والديمقراطية والأمن والتعاون بين بلدانهم وداخل مجتمعاتهم ، هي مسائل ذات درجة عليا من الأولوية وتتطلب بذل أفضل الجهود في هذا الصدد ، وهم يطلبون إلى حكومة نيكاراغوا أن تتخلى عن موقفها المعطل للأعمال التي تضطلع بها اللجان العاملة التي أنشأتها مجموعة كونتادورا .

وقد أكدت نيكاراغوا مرة أخرى هذا الموقف في جلسات اللجان العاملة المعقودة اليوم في بنما ، عندما أبدت رفضها للمهدف الاقليمي المتمثل في تحقيق التوازن العسكري والأمن في أمريكا الوسطى ، وأكدت أنها ستواصل تسليح نفسها ، وإنها لن تقبل أية تدابير تضع قيودا عليها في هذا الصدد ، وكانت حجتها في ذلك أن مشاكلها هي مع الولايات المتحدة وليست مع جيرانها ، ولذلك ينبغي لها أن تستعد لتدافع عن نفسها ضد قوة عالمية كبرى . وعلاوة على ذلك ، رفضت نيكاراغوا رفضا باتا وثيقة المبادئ والالتزامات المقرر أن تعتمدها دول أمريكا الوسطى في الميدان السياسي ، وبذلك أحبطت أحد الأهداف السياسية الرئيسية ، التي تجسدها وثيقة الأهداف التي اعتمدها البلدان الخمسة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، ألا وهو مبدأ اضعاف الطابع الديمقراطي .

ان هذا الموقف السلبي لنيكاراغوا يوضح بجلاء الملاحظة التي أبداهـا وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في نشرتهم الاعلامية المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٣ التي ورد بها انه ، في داخل لجان العمل ، " لا تزال توجد عقبات . . . ناشئة في بعض الحالات عن مواقف لا تتسم دائما بالمرونة ولا تتجه نحو التفاوض بشكل فعال " .

وطى الرغم مما ورد ذكره آنفا ، فان وزراء الخارجية يعلنون انهم سيتابعون بذل جهودهم هذه حتى يتسنى لمثابرة حكوماتهم من أجل قضية السلم أن تؤدي إلى إبرام اتفاق اقليمي ذي مغزى ، يلي معايير الصراحة والشمول والاجراءات الفعالة والتحقق التي ينطوى عليها الاقتراح الذي يعرضونه اليوم على حكومة نيكاراغوا . وان أى اتفاق لا يلي هذه المعايير سوف يعرض مستقبل أمريكا الوسطى للخطر وسوف يمثل خيانة للأهداف النبيلة التي ينطوى عليها اطار كونتادورا ، والثقة التي وضعتها شعوبهم والمجتمع الدولي في المساعي السلمية الحميدة التي يقومون بها .

وهم يعربون عن أملهم في أن تستجيب حكومة نيكاراغوا على نحو بناء لهذا النداء الداعي للتفاهم والاتفاق ، باعتبارهما عاملين من عوامل الانفراج الاقليمي ، كما يعربون

في الوقت نفسه عن عزم حكوماتهم على التقدم ، في الوقت المناسب ، بمشروع معاهدة عامة من أجل السلم والديمقراطية والأمن والتعاون ، يستهدف تحقيق هذه الأهداف ، وهو مشروع قد تم اعداده بالفعل وتقوم وزاراتهم حالياً باستكمالها ، بغية التفاوض بشأنه واضفاً الطابع الرسمي عليه في وقت مبكر .

حرر في سان سلفادور ، السلفادور ، في يوم ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٤ .

كارلوس خوسيه غوتيريريث
وزير خارجية كوستاريكا

فيديل تشافيث مينيا
وزير خارجية السلفادور

ادغار دوبات بارنيكا
وزير خارجية هندوراس
